التعارض في أقوال بعض النحويين

مفهومه – أسبابه – نماذجه

د . محمد بن عبد العزيز العميريني
أستاذ النحو والصرف المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض

العدد الثامن والثلاثون
يناير ٢٠١٢م

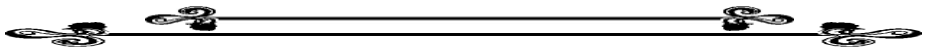

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم . وبعد ....،

فالمطلع على كتب النحو العربي يرى شيئاً من التعارض في أقوال النحويين وآرائهم، فيقول النحوي قولاً، ثم يقول قولا آخر يعلرضه ، تجد هذا التعارض في كتابين أو أكثر من كتب العالم، وقد تجده في كتاب واحد أو في موضع واحد، وقد أردت أن أدلو بدلوي في هذا الجانب،وأناقش هذه الظاهرة بعرض نماذج لها، والبحث في أسباب ذلك ودوافعه وجعلت عنوان الدراسة: (التعارض في أقوال النحويين: مفهومه – أسبابه – نماذجه).

هذا.. ويتكون البحث من مقدمة، ومدخل، ومطلبين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن سبب اختياري لهذا الموضوع وخطته.

وأما المدخل، فتحدثت فيه عن مفهوم التعارض وأسباب وجوده في أقوال النحويين.

وأما المطلب الأول، فتحدثت فيه عن تعارض أقوال النحويين في كتاب واحد.

وتحدثت في المطلب الثاني عن تعارض أقوال النحويين في كتابين.

وأما الخاتمة ففيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم يأتي ثبت المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يكتب لي التوفيق والقبول فيما بذلته من جهد، وما أفرغته من وسع، ويبقى هذا العمل جهد مقل؛فما كان فيه من صواب فهو من الله وأشكره جل وعلا على عونه ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله تعالى عنه والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.

مدخـــل

مفهوم التعارض وأسباب وجوده في أقوال النحاة

تدور معاني التناقض في كتب اللغة حول الإفساد، والهدم، والمخالفة، والتعارض، والإبطال ونحو ذلك.

فالنقض: إفساد ما أبرمت من عقد، أو بناء، أو قول.

يقال: نقضه ينقضه نقضاً، وانتقض وتناقض[١].

والنقض: هدم القول الأول بذكر ما يخالفه، يقال: ينقض قولي أي: يهدمه، ونقيضك: الذي يخالفك، والمناقضة في الكلام: أن يتكلم بما يتناقض معناه[٢]، والمناقضة في الشعر من هذا، كأنه يريد أن ينقض ما أرَّبه صاحبه[٣].

وفي المعجم الوسيط[٤]: تناقض الشيء وانتقض القولان: تخالفا وتعارضا.

ويقال: في كلامه تناقض أي: بعضه يقتضي إبطال بعض[٥].

والمتناقضان في الكلام: ما لا يصح أحدهما مع الآخر في شيء واحد أو في حال واحدة، نحو: هو كذا وليس بكذا والنقيض: المخالف، يقال: فلان نقيضك وهذا القول نقيض ذاك[٦].

فالمقصود بالتعارض في أقوال النحاة أن يقول النحوي قولاً ثم يقول قولاً يخالفه ويعارضه فيكون له في المسألة قولان متخالفان أو متناقضان.

ولا أقصد في هذا البحث التعارض بين قول نحوي وآخر، وإنما عنيت التعارض في أقوال النحوي الواحد.

أما عن أسباب حدوث التعارض في أقوال النحويين ؛فالمطلع على تناقض النحاة في بعض أقوالهم يستطيع أن يتلمس أسباب هذا التناقض، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: أن النحاة بشر، يجري عليهم ما يجري على سائر البشر من السهو والنسيان ، فلا عجب في أن يقول نحوي قولاً، ثم يعتريه السهو أو

النسيان؛ فيقول نقيضه، وهذا لا يغض من قيمته ولا ينقص من قدره، إذ السهو والنسيان من الصفات البشرية العامة والغالبة على طباع البشر.

ثانياً: كثرة مؤلفات العالم، فقد كان العلماء قديماً موسوعيين، يكتب الواحد منهم في أكثر من فن، وتلك سمة غالبة على التأليف قديماً، فكانت كثرة مؤلفات العالم- في بعض الأحيان- مدعاة وسبباً في تناقض النحوي في قوله وآرائه، فنجده يقول قولاً في كتاب من كتبه، ثم يقول قولا آخر في كتاب آخر.

ثالثاً: طول المؤلف الواحد،فنجد كتاباً مؤلفاً من عدد من الأجزاء ذات الصفحات الكثيرة على نحو ما يلقانا- مثلاً- في التذييل والتكميل لأبي حيان، أو في شرح الألفية للشاطبي، فكان طول المؤلف- في قليل من الأحيان- سبباً في حدوث التعارض في قول العالم،إذ ربما يقول قولاً في أول الكتاب، ثم يقول نقيضه في آخره.

رابعاً: عدم الاهتمام الكبير بالمراجعة والتنقيح، وهذا مرجعه إلى انشغال العالم بالتأليف والتدريس، وغالباً ما كان يترك التنقيح والمراجعة لتلامذته، ومن هنا فلا غرابة أن تجد نحوياً يقول قولاً، وبعده بسطور قليلة يقول قولا يعارضه.

وأكبر مثال على هذا ما تجده في كتاب سيبويه من تعارض في بعض الأقوال والآراء، وتداخل بين ألقاب الإعراب والبناء، مما كان سبباً في أن المتأخرين ينسبون إلى سيبويه القول ونقيضه، ومرد ذلك أن سيبويه لم يراجع كتابه ولم ينقحه، بل لم يسعفه الوقت في أن يضع له عنواناً.

خامساً: تطور الرأي، فقد يكون التعارض في القول نوعاً من أنواع التطور في الرأي عند النحوي، فيقول قولاً ثم يظهر له ضعفه، فيقول نقيضه، وإذا سلمنا بوجود تطور الرأي في علم الفقه وهو قانون العبادة، كما حدث للإمام الشافعي صاحب المذهبين فى الفقه، فلا نستنكر حدوثه في قانون اللغة والنحو.

المطلب الأول

تعارض أقوال النحويين في كتاب واحد :

وفيه :

١ -تعارض قول الخليل في ناصب الفعل المضارع بعد(إذن).

٢ - تعارض قول سيبويه في العطف على التوهم.

٣ - تعارض قول الفراء في لزوم المثنى الألف.

٤ - تعارض قول مكي في زيادة الباء في نائب الفاعل.

٥ - تعارض قول الباقولي في مجيء (مَنْ) نكرة.

تعارض قول الخليل في ناصب الفعل المضارع بعد(إذن)

(إذن) من جملة نواصب المضارع، ومعناها الجواب والجزاء، يقول القائل: أنا أذاكر، فتقول: إذن تنجح[٧].

وقد اضطرب قول الخليل في المسألة، فحكي عنه أن الناصب هو (أن) المضمرة بعدها، حيث يقول سيبويه[٨] :"وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أن) مضمرة بعد (إذن)".

ويقول المبرد[٩]: "وكان الخليل يقول: إن (أن) بعد (إذن) مضمرة".

ويقول أبو حيان[١٠]: "وحكى أبو عبيدة عن الخليل إضمار (أن) بعد (إذن)".

ويقول المرادي[١١]: "وذهب الخليل-فيما روى عنه أبو عبيدة- إلى أنها ليست ناصبة بنفسها، و (أن) بعدها مقدرة، وإليه ذهب الزجاج والفارسي".

فقد تواترت رواية النحاة عن الخليل فيما سبق على أن المضارع بعد (إذن) منصوب بـ (أن) المضمرة بعدها.

لكن ثمة تعارض قد حصل بعد، حيث حكى سيبويه عن الخليل بعد هذا أن الناصب هو (إذن) نفسها، وليست (أن) المضمرة بعدها كما حكى عنه قبل[١٢].

وهذا التناقض حصل لأبي حيان الذي حكى عن الخليل قبل أن الناصب هو (أن) المضمرة بعدها، ثم عاد فحكى عنه أن الناصب هو (إذن) نفسها، فقال[١٣]: "وحكى سيبويه عنه أنها تنصب بنفسها".

ويظهر –هنا– اضطراب قول الخليل فيما حكى عنه في ناصب المضارع بعد (إذن) على قولين: أولهما: أن الناصب هو (أن) المضمرة بعدها، وثانيهما: أن الناصب هو (إذن) نفسها ، والقول الأول وهو أن الناصب أن المضمرة، قال به الزجاج [١٤] والفارسي [١٥].

والقول بأن الناصب هو(إذن) نفسها هو قول الجمهور [١٦].

والذي يبدو لي أن الناصب هو (إذن) نفسها، وليس (أن) المضمرة وهو القول الثاني للخليل؛ لأن (أن) لا تضمر إلا بعد عاطف أو جار، وليس ما نحن بصدده من هذا القبيل[١٧].

وقد رد سيبويه النصب بإضمار (أن) بعد إذن– وهو القول الثاني للخليل– بقوله [١٨]:"لو كانت مما تضمر بعده (أن)، فكانت بمنزلة اللام و(حتى)؛ لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك؛ فكان ينبغي أن تنصب: إذن يأتيك؛ لأن المعنى واحد، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب".

يعني: أنه لو كان الناصب هو (أن) المضمرة بعد (إذن)؛ لكنت تنصب بها إذا كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها، كما تنصب إذا لم يكن ما بعدها معتمداً إلا عليها[١٩].

هذا وقد رد المالقي –أيضاً– النصب بإضمار (أن) بعد (إذن) بأن من قال هذا، قاس (إذن) على (حتى)، و(كي)، ولام الجحود، وهو قياس غير صحيح؛ لأن هذه الحروف إنما أضمرت بعدها (أن) الناصبة؛ لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت (أن) بعدها، وهذا مفقود في (إذن)، التي لا يصح دخولها على المصادر، ولم تظهر بعدها (أن) في موضع من المواضع. [٢٠]

تعارض قول سيبويه في العطف على التوهم

تزاد الباء قياساً في خبري (ليس) و(ما) النافية نحو قوله تعالى[٢١]: (أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِيْنَ)، وقوله -عز وجل-[٢٢]:(وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُوْنَ).

ومن ذلك قول زهير[٢٣]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقد اضطرب قول إمام النحاة سيبويه في بيت زهير السابق، على قولين:

أولهما: أن البيت محمول على العطف على التوهم، أي: توهم وجود الباء في خبر (ليس)، أعني: (مدرك)؛ لأنها تدخل عليه كثيراً.

يقول سيبويه [٢٤]: "... ومثله قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول؛ نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول".

وقال -أيضاً-[٢٥]:"فإنما جروا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء؛ فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء".

وفي موضع ثالث يقول[٢٦]:" فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً".

ثانيهما: حمل البيت في مواضع أخرى من الكتاب على الغلط؛حيث يقول[٢٧]:" واعلم أن ناساً من العرب يغلطون؛ فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: "ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا".

وفي موضع آخر يقول[٢٨]:" وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم؛ توهموا أنها ساكنة... وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا".

فسيبويه يحمل بيت زهير في مواضع من الكتاب على العطف على التوهم المعهود في لغة العرب، فيكون قد جر (ولا سابق) عطفاً على (مدرك) على توهم وجود (الباء فيه)، إذ هي تدخل عليه كثيراً.

ولكنه عارض هذا القول فى مواضع أخرى ، فذهب في مواضع أخرى من الكتاب إلى أن البيت بجر (ولا سابق) محمول على الغلط، وهذا اضطراب في توجيه البيت وتفسيره، وهو حاصل في كتاب واحد كما ترى.

ويبدو أن السبب في هذا أن سيبويه لم يكن لديه الوقت لمراجعة كتابه، فوقع فيه بعض التناقض والاضطراب.

هذا والأولى حمل البيت على العطف على التوهم، وهو ما ذهب إليه سيبويه أولاً، وقد حمل النحويون البيت على هذا، ولم يذكروا الغلط.

يقول محمد بن السيرافي [٢٩]:" ...حملوا الكلام على توهم أن الباء في (مدرك)؛ لأن الباء تدخل في خبر (ليس) كثيراً".

ويقول ابن جني [٣٠]:" لأنه موضع يحسن فيه: لست بمدرك ما مضى".

ويقول الأنباري [٣١]:" فقال: "ولا سابقٍ" بالجر على العطف، وإن كان المعطوف عليه منصوباً؛ لتوهم حرف الجر فيه".

تعارض قول الفراء في لزوم المثنى الألف

اختلفت كلمة النحويين في إعراب قوله تعالى [٣٢]:(إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) على قراءة الجمهور بتشديد (إنَّ) [٣٣].

وقد اضطرب قول الفراء في توجيه الرفع في (هذان) على قراءة الجمهور حيث يرى في موضع من معاني القرآن أن القراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف في عموم أحواله،يقولون: حضر المحمدان، ومررت بالمحمدان، ورأيت المحمدان، وبناء على هذا فـ(هذان) اسم (إن)، و(ساحران) خبرها.

يقول الفراء [٣٤]:"وقوله:(إِنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) قد اختلف فيه القراء...فقراءتنا بتشديد (إنَّ)، وبالألف على...لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم، يريد بني الحارث [٣٥]:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى

مساغاً لناباه الشجاع لصمَّما

قال: ما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وذلك- وإن كان قليلاً- أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت مسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً؛ تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال، وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة، فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس".

فالفراء في هذا النص يرى أن (هذان) في قراءة:(إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بتشديد (إنَّ) لزمت الألف على لغة بني الحارث بن كعب، وعليه فـ(هذان) اسم (إن) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف.

لكنه عاد فعارض نفسه، واضطرب قوله، فذهب إلى أن الألف من (هذان) دعامة، وليست بلام الكلمة، فلما ثنيت الكلمة زيد عليها النون، وتُركت الألف على حالها، وعليه فـ(إنَّ) هي المؤكدة الناصبة و(هذان) اسمها منصوب بالياء المحذوفة لأجل الألف التي جيء بها دعامة، وهي ساكنة فلم تجتمع مع الياء الساكنة.

يقول الفراء [٣٦]:" ...وجدت الألف من (هذا) دعامة، وليست بلام فعل، فلما ثنيت زدت عليها نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها".

وهذا الذي ذهب إليه الفراء –هنا– يناقض ما ذهب إليه أولاً من أن القراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف في عموم أحواله، وهو اضطراب حاصل في كتاب واحد كما ترى.

هذا والقول الأول الذي ذهب إليه الفراء، اختاره الأخفش الأكبر [٣٧]، وأبو جعفر النحاس [٣٨]، والرماني [٣٩]، وابن جني [٤٠]،وابن يعيش [٤١]، وابن عصفور [٤٢].

ولم أر أحداً أشار إلى القول الثاني للفراء في جعل الألف من (هذا) دعامة وليست بلام الكلمة.

والذي يبدو لي أن أجود ما تحمل عليه القراءة هي أن (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نعم)، والتقدير: نعم هذان لساحران، و(هذان) مبتدأ و(ساحران) خبره وعليه فاللام في (لساحران) تحتمل أحد وجهين:

أولهما: أن تكون مزيدة للتأكيد في الخبر، إلا أنهم قد أخروها إلى الخبر؛ لوجود لفظة (إنَّ) التي هي بمعنى (نعم)، وهي تشبه لفظ (إنَّ)

المؤكدة، وإذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من المبتدأ إلى الخبر في نحو قول رؤبة [٤٣]:

أم الحليس لعجوز شهربه

ترضى من اللحم بعظم الرقبه

على توهم وجود (إنَّ)، فلأن يؤخروها مع وجود لفظها، كان هذا من طريق الأولى.

ثانيهما: أن اللام في (لساحران) داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: لهما ساحران، والجملة الاسمية في موضع رفع خبر المبتدأ(هذان)، وهذا مذهب أبي عبيدة معمر بن المثنى [٤٤].

تعارض قول مكي في زيادة الباء في نائب الفاعل

اختلفت كلمة النحاة والمعربين في حقيقة الباء في قوله تعالى[٤٥]:(فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُوْرٍ لَهُ بَابٌ)، وقد اضطرب قول مكي بن أبي طالب في ذلك على قولين:

أولهما: أنها زائدة في نائب الفاعل، حيث يقول[٤٦]: "الباء زائدة، و(سور) في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله".

ثانيهما: أنها غير زائدة؛ لأنها متعلقة بالمصدر، قال في موضع آخر[٤٧]:" والباء متعلقة بالمصدر".

ومعنى قوله: إن الباء متعلقة بالمصدر: أنها غير زائدة، لأن الباء الزائدة لا تتعلق.

فهذا من الاضطراب النحوي الحاصل في كتاب واحد في صفحة واحدة.

والذي يبدو لي: أن الباء –هنا– زائدة في نائب الفاعل، وهو ما ذهب إليه مكي أولاً، ومعنى زيادتها توكيد المعنى وتقويته، وهذا المعنى ملازم للباء الزائدة في عموم زيادتها.

يقول سيبويه[٤٨]:" وأما قوله –عز وجل–[٤٩]:(فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهَمْ) فإنما جاء؛ لأنه ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء، إلا التوكيد".

وقد تبع سيبويه في هذا المبرد حيث يقول[٥٠]:"والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة، لا يخل طرحها بالمعنى، كقوله تعالى[٥١]:(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) وكذلك:(فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهَمْ)".

فإن قلت يدفع القول الأول لمكي في زيادة الباء في نائب الفاعل: أن كثيراً من النحويين أنكروا وقوع الزائد في القرآن الكريم، قلتُ: رد ذلك ابن يعيش فقال[٥٢]:" وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا

يحصى...وإن كان الثاني؛ فليس كما ظنوا؛ لأن قولنا زائد، ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح".

هذا وإذا كانت الباء في قوله تعالى:(فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُوْرٍ لَهُ بَابٌ) متعلقة بالمصدر غير زائدة، وهو الاختيار الثاني لمكي بن أبي طالب؛ فنائب الفاعل هو الظرف، وقد ضعف السمين هذا، فقال[٥٣]: "وهو ضعيف".

والمخلص من هذا عندي أن يقال: إنها زائدة في نائب الفاعل، كما ذهب مكي أولاً.

تعارض قول الباقولي في مجيء (من) نكرة

تأتي (مَنْ) في العربية على أوجه، منها أن تكون نكرة، وفي مجيئها نكرة اضطرب قول الباقولي، حيث ذهب أولاً إلى أن (مَنْ) لا تأتي نكرة إلا في قوله تعالى[٥٤]:(قَالُوْا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُه)، قال[٥٥]:""أي المسروق من وجد في رحله" أي: إنسان وجد الصاع في رحله، فـ (منْ) نكرة، وهو مبتدأ ثان، ويكون قوله:"وجد في رحله" في موضع الرفع صفة لـ(من)، وقوله:" فهو جزاؤه" خبر (من)، والجملة خبر قوله:" جزاؤه"...وليس في التنزيل (من) نكرة إلا في هذا الموضع".

فهو –هنا– ينص على أن (مَنْ) لم تأت نكرة موصوفة في القرآن إلا في آية يوسف السابقة.

ثم ما لبث أن اضطرب قوله، فعارض هذا الحكم الذي أبرمه بعد صفحات قليلة، إذ أورد قوله تعالى[٥٦]:(قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيْدَاً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتَابِ) ثم قال[٥٧]: "وقوله: (علم الكتاب) مرتفع بالظرف...لأن الظرف جرى صفة لـ(مَنْ)، و (مَنْ) ههنا بمعنى الذي، والتقدير: من ثبت عنده علم الكتاب، ويجوز أن يكون (من) نكرة، وعنده صفة له، على تقدير: وإنسان ثابت عنده علم الكتاب، ويكون:"علم الكتاب" –أيضاً– مرتفعاً بالظرف؛ لأنه صفة أيضاً".

وأقول: ما ذهب إليه الباقولي أولاً من أن (مَنْ) لا تأتي نكرة إلا في قوله تعالى:(قَالُوْا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُه) هو قول انفرد به لم أقع عليه عند غيره إذ النحاة على قولين في مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة:

الأول: ذهب الخليل[٥٨]، وسيبويه[٥٩] إلى جواز مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة، وتلزمها الصفة.

الثاني: نسب السيوطي[٦٠]إلى قوم من النحاة عدم جواز مجيء (مَنْ) نكرة.

والذي يبدو لي جواز مجيء (من) نكرة وتلزمها الصفة، وآية الرعد من هذا القبيل، ولعل الباقولي حكم أولاً بأن (مَنْ) لا تأتي نكرة في التنزيل إلا في آية يوسف، فلما عرض لآية الرعد بأن له جواز كون (مَنْ) نكرة، فجوز فيها ذلك.

هذا وتقع (مَنْ) نكرة موصوفة في غير التنزيل ومن ذلك قول كعب بن مالك[٦١]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إيانـــــا.

فـ(من) نكرة، و(غيرنا) صفتها، والمعنى: إنسان غيرنا، أو قوم غيرنا[٦٢].

المطلب الثاني

تعارض أقوال النحويين في كتابين

وفيه :

١ - تعارض قول ابن عصفور في زيادة الباء في المفعول.

٢ - تعارض قول ابن مالك في إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

٣ - تعارض قول ابن مالك في إضافة الشيء إلى نفسه.

٤ - تعارض قول ابن هشام في حقيقة (كأن).

تعارض قول ابن عصفور في زيادة الباء في المفعول

اختلف النحاة في زيادة الباء في قول كعب بن مالك[٦٣]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إيانـــــا.

هل الباء في (بنا) زائدة في الفاعل أم في المفعول، وقد اضطرب قول ابن عصفور في هذا على قولين:

الأول: أن الباء زائدة في الفاعل، و(حب) بدل اشتمال من الضمير (نا).

يقول ابن عصفور[٦٤]:"وأما الباء فتكون زائدة في خبر (ما) ، و(ليس) ، وفاعل (كفى) ...نحو:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانـــــا.

أي: كفانا".

ثانيهما: أن الباء زائدة في المفعول، و(حب) فاعل، أي: يكفينا حب النبي محمد ﷺ.

ذهب إلى هذا في كتابه شرح الجمل، وأشار إلى أن التقدير في بيت كعب بن مالك السابق: فكفانا حب النبي محمد إيانا فضلاً على من غيرنا[٦٥].

فابن عصفور اضطرب قوله ، فذهب أولاً في (المقرب) إلى أن الباء في (بنا) زائدة في الفاعل، ثم ذهب ثانياً في شرح الجمل إلى أن الباء زائدة في المفعول.

والذي يبدو لي أن الباء زائدة في المفعول (نا)، و(حب) فاعل، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل؛ إذ هو أولى من تكلف البدلية على الموضع.

هذا وتلك الزيادة غير مقيسة، لأن المعهود زيادة الباء في فاعل (كفى)، وليس في مفعولها.

يقول ابن منظور(٦٦):" وهذا شاذ؛ إذ الباء في مثل هذا إنما تدخل على الفاعل، كقولك: كفى بالله".

وإنما حكمت على الباء بأنها زائدة في المفعول على الرغم من أنها غير مقيسة؛ هروباً من تكلف البدلية على الموضع، ولأن لها نظيراً في مثل قول المتنبي(٦٧):

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحسب المنايا أن يكنَّ أمانيا

حيث زيدت الباء في المفعول (بك)، والتقدير: كفاك داء رؤيتك للموت.

تعارض قول ابن مالك في إبدال الظاهر من ضمير الحاضر

يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، بشرط أن يكون الظاهر بدل كل مفيداً للإحاطة والشمول، ومن ذلك قوله تعالى[٦٨] :(رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُوْنُ لَنَا عِيْدَاً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)، فـ (أولنا) و(آخرنا) بدل كل من الضمير المجرور بـ(اللام) في (لنا).

ومن ذلك –أيضاً– قول عبيد بن الحارث بن عبد المطلب[٦٩]:

فما برحت أقدامُنا في مقامنـــــا ثلاثتنا حتى أُزيروا المنائيـــا

حيث أبدل (ثلاثتنا) من ضمير الحاضر (نا) في (مقامنا)، والذي جوّز ذلك أنه بدل كل ودل على الإحاطة والشمول.

هذا وقد اضطرب قول ابن مالك في جواز الإبدال إذا لم يفد بدل الكل الإحاطة والشمول، فجوّزه بقلة في شرح عمدة الحافظ، ومنعه في الألفية.

يقول في شرح عمدة الحافظ[٧٠]:"ولا يتبع غالباً بدل الكل ضمير الحاضر، إلا إن كان بمعنى (كل) كقول بعض الصحابة:

فما برحت أقدامُنا في مقامنـــــا ثلاثتنا حتى أُزيروا المنائيـــــا

ومثله:

بكم الأكابر والأصـــاغر فخرنا أبداً بذاك نزال معترفينـــا[٧١]

أي: لا نزال، فحسَّن إبدال (ثلاثتنا) من (نا) وإبدال (الأكابر والأصاغر) من (كم): أنهما بمعنى (كل)، فلو لم يكن بدل الكل بمعنى (كل)؛ لم يجز، وقد أجازه الأخفش وحمل عليه قوله تعالى[٧٢]:(لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيْهِ)، فجعل (الذين) بدلاً من (كم)، ويؤيد قوله قول ذي الرمة[٧٣]:

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بِمُسْتلئِم مثل الفنيق المدجّل

فـ(مستلئم) بدل من ياء المتكلم، ومن أجل هذا البيت قلتُ: ولا يتبع غالباً بدل الكل ضمير الحاضر إلا إذا كان بمعنى (كل)".

فقوله: "ولا يتبع غالباً بدل الكل ضمير الحاضر إلا إذا كان بمعنى (كل)" دليل على أنه يجوزه بقلة.

ولكنه عارض نفسه واضطرب قوله في الألفية فمنع البدل المذكور حيث يقول[٧٤]:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا

وأقول: الاضطراب هنا حاصل في كتابين مختلفين، والذي ذهب إليه ابن مالك في الألفية من منع إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إذا لم يفد بدل الكل الإحاطة والشمول هو مذهب الجمهور[٧٥]، وما ذهب إليه في شرح عمدة الحافظ من جواز البدل المذكور بقلة رأي انفرد به، لم أقع عليه عند غيره.

وفي المسألة قول آخر وهو الجواز مطلقاً،وهو مذهب الكوفيين[٧٦] والأخفش[٧٧].

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من منع إبدال الظاهر بدل كل من ضمير الحاضر إذا لم يدل على الإحاطة والشمول هو أولى الأقوال في المسألة؛لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، ومن ثم لم يجز (بزيد رجل)، وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين، أي: المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف؛ كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص في الإفادة منه، إذ المدلولان واحد، وفي الأول زيادة تعريف[٧٨].

تعارض قول ابن مالك في إضافة الشيء إلى نفسه

اختلف النحويون في إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع، وقد اضطرب قول بن مالك في هذه المسألة، حيث ذهب في الألفية إلى منع إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، فقال[٧٩]:

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأوِّل موهمـــــاً إذا ورد

لكنه عارض نفسه فذهب في شرح التسهيل[٨٠]إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان؛ لورود السماع به.

وأقول:

ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من منع الإضافة المذكورة هو مذهب البصريين، واحتجوا بأن الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها. [٨١]

وما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز الإضافة المذكورة هو مذهب الكوفيين الذين احتجوا بورودها في السماع، نحو قوله تعالى[٨٢]:(وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ)، وقوله عز وجل[٨٣]:(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِيْنِ)،وقولهم:صلاة الأولى، ومسجد الجامع[٨٤].

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من منع إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان هو المختار في المسألة؛ إذ لا فائدة في هذه الإضافة ولا تستقيم دون تأويل وتقدير.

وأما ما ذهب إليه في شرح التسهيل من جواز الإضافة المذكورة- وهو مذهب الكوفيين- فمردود، وبيان ذلك: أن استدلالهم بقوله تعالى:(وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) رده الزجاج [٨٥] بأن المراد دار الحال الآخرة، ورده الأنباري[٨٦]، والعكبري[٨٧]بأن التقدير: ولدار الساعة الآخرة.

وأما استدلالهم بقوله تعالى:(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِيْنِ) فقد رده الأنباري[٨٨]بأنه محمول على حذف مضاف وإقامة صفته مقامه، والتقدير: حق الأمر اليقين.

ومثله قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، محمول على حذف مضاف وإقامة صفته مقامه، والتقدير: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع[٨٩].

كل ما تقدم يبين صحة ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من منع إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وهو مذهب البصريين.

تعارض قول ابن هشام في حقيقة (كأن)

(كأن) من جملة الحروف الناسخة، اختلف النحويون في حقيقتها، واضطرب قول ابن هشام في هذا على قولين:

الأول: أنها بسيطة؛ لأن الأصل البساطة وعدم التركيب، حيث يقول في مغني اللبيب[٩٠]:" (كأن) حرف مركب عند أكثرهم،...وليس كذلك، قالوا: والأصل في "كأن زيداً أسد": إن زيداً كأسد، ثم قُدم حرف التشبيه؛ اهتماماً به، ففتحت همزة (أن)؛ لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جر بها، قال ابن جني: وهي حرف لا يتعلق بشيء...وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلق دائماً، ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق؛ قدر الكاف هنا اسماً بمنزلة (مثل)؛ فلزمه أن يقدر له موضعاً؛ فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم ينطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه.

فقال: معنى: "كأن زيداً أخوك": مثل أخوة زيد إياك...والمخلص عندي من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم".

الثاني: أنها مركبة من (إنَّ) و(كاف) التشبيه، وعليه فأصل: كأنَّ زيداً أسد: إن زيداً كأسد، ثم قُدمت الكاف؛ ليدل أول الكلام على التشبيه، وفتحت همزة (إن)؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجار، ولا تكون إلا أولاً، وصارت الكاف و(إن) حرفاً واحداً.

يقول ابن هشام في أوضح المسالك[٩١]:" والرابع:(كأن) وهو للتشبيه المؤكد؛ لأنه مركب من الكاف و(إن)".

وأقول: اضطراب ابن هشام هنا حاصل في كتابين: مغني اللبيب، وأوضح المسالك؛ ولعل سببه بُعد التأليف، حيث إن بينهما زماناً، فأوضح المسالك ألفه ابن هشام في أول حياته.

والقول الأول الذي اختاره ابن هشام في المغني-أعني البساطة-، نسبه أبو حيان[٩٢]إلى بعض البصريين، ونسبه المرادي[٩٣]إلى بعضهم، ونسبه السيوطي[٩٤]إلى طائفة من النحاة.

والقول الثاني الذي اختاره ابن هشام في أوضح المسالك، وهو التركيب، قال به أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين[٩٥].

والذي يبدو لي أن المختار هو ما ذكره ابن هشام في أوضح المسالك، من أن (كأن) حرف بسيط غير مركب؛ لأن الحروف موضوعة للاختصار، وهو ينافي القول بالتركيب.

هذا وقد أيد المالقي القول بالبساطة بجملة من الأدلة[٩٦]:

الأول: أن الألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب طارئ، والالتفات إلى الأصل أحسن.

الثاني: أنها لو كانت مركبة؛ لكانت الكاف حرف جر؛ فيلزمها ما تتعلق به، إذ ليست زائدة، ولا متعلق هنا.

الثالث: أن الكاف لو كانت داخلة على (إن) التي فتحت همزتها؛ للزم أن تكون (أن) وما عملت فيه في موضع خفض بالكاف، فإذا قلت: كأن زيداً قائم، فالتقدير: كقيام زيد، فيكون كلاماً ناقصاً محتاجاً إلى ما يتم به، و(كأن زيداً أسد) كلام تام.

الرابع: أن الكاف الجارة لا تدخل إلا على الأسماء، لأن الجر من خصوصيات الاسم.

الخامس: أن القول بالتركيب يبطل المعنى كما في نحو: كأن زيداً أبوه قائم، إذ لو تأخرت الكاف في التقدير؛ فدخلت على الأب؛ لبطل المعنى.

الخاتمة

هذا ما يسر الله لي كتابته حول موضوع: "التعارض في أقوال النحويين..مفهومه، أسبابه، نماذجه" وفي الحقيقة أنني لم أرد الإطالة وتفريع الموضوع، وإنما رغبت في الإيجاز بغية الوصول إلى الهدف المنشود دون تشتيت لفكر القارئ أو ذهنه، كما أنني رغبت في ترك فرصة لكل مستزيد يرغب في سبر أغوار مثل هذه الموضوعات أو الجزئيات المهمة في نحونا العربي، وفي تاريخه وأعلامه السابقين، كما أنني أدعو الباحثين والمهتمين إلى طرق مثل هذه الموضوعات والإدلاء بدلوهم فيها للوصول إلى نتائج مثمرة، تنفع الباحثين، وتعين الدارسين، وتسد فراغاً ونقصاً في المكتبة العربية في هذا المجال.

وأرى أن أسجل – هنا– بعض ما وقفت عليه من نتائج أثناء دراستي لهذا الموضوع، بالإضافة إلى ما هو مبثوث في سطوره، ومن هذه النتائج:

١–أن المقصود بالتعارض في أقوال النحاة هو أن يقول النحوي قولاً في موضعٍ ما، ثم يقول قولاً يخالفه ويعارضه في موضعٍ آخر، فيكون له في المسألة قولان متخالفان أو متعارضان.

٢–أن تعارض أقوال العالم أو النحوي أمر طبعي وهو وارد وغير مستنكر أو مستغرب، وقد وقفت الدراسة على بعض الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة ومنها:

أ–أن العالم قد يقع في السهو أو الغفلة أو النسيان، فلا عجب أن يقول العالم قولاً ثم يعتريه السهو والنسيان فيقول نقيضه، وهذا الأمر لا يغض من قيمة العالم أو ينقص من قدره، لأن السهو والنسيان من الصفات البشرية العامة والغالبة على طباع البشر.

ب–كثرة مؤلفات العالم، وهذا مدعاة وسبب في تناقض أقواله وآرائه، إذ ربما تجده يقول قولاً في كتاب من كتبه، ثم يقول نقيضه في كتاب آخر، لاسيما أن العلماء المتقدمون كانوا يؤلفون في شتى الفنون والعلوم، وربما اختلفت آراؤهم وأقوالهم باختلاف طبيعة الفن الذي يكتبون فيه.

ج–طول المؤلَّف الواحد للعالم كالتذييل والتكميل لأبي حيان مثلاً، فتجد العالم ربما يقول قولاً في أول الكتاب، ثم يقول نقيضه في آخره.

د–عدم اهتمام العالم وحرصه على مراجعة وتنقيح ما يكتبه، وهذا في الغالب مرجعه إلى انشغال العالم وانصرافه إلى التأليف والتدريس، ولذا فإنه لا غرابة أن تجد نحوياً يقول قولاً، وبعده بسطور قليلة يقول نقيضه.

هـ–تطور رأي العالم، إذ قد يقول العالم قولاً في مسألةٍ أو قضيةٍ ما ثم بعد البحث والدراسة والتمعن، والاطلاع على الأدلة المختلفة، أو الحوادث المستجدة يقول نقيضه دون أن يشير إلى بطلان أو ضعف أو بعد رأيه السابق، وحينئذٍ يكون له في المسألة الواحدة قولان متعارضان .

٣–وقفت هذه الدراسة على نماذج مختلفة من المسائل النحوية التي كان للنحوي فيها رأيان متعارضان في كتاب واحد، منها:

أ– **تعارض** قول الخليل بن أحمد في ناصب الفعل المضارع بعد (إذن).

ب– **تعارض** قول سيبويه في مسألة العطف على التوهم.

ج– **تعارض** قول الفراء في لزوم المثنى الألف.

د– **تعارض** قول مكي بن أبي طالب في زيادة الباء في نائب الفاعل.

هـ– **تعارض** قول الباقولي في مجيء (مَنْ) نكرة.

كما وقفت الدراسة على نماذج من المسائل النحوية التي كان فيها للنحوي رأيان متعارضان في كتابين مختلفين، منها:

أ- **تعارض** قول ابن عصفور في زيادة الباء في المفعول.
ب- **تعارض** قول ابن مالك في مسألة إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.
ج- **تعارض** قول ابن مالك في إضافة الشيء إلى نفسه.
د- **تعارض** قول ابن هشام في حقيقة (كأن).

وفي الختام أشير إلى أنني لا أزكي ما صنعت،
ولا أدعي أنني قد أتيت بما لم يأت به أحد من قبل،
ولكن حسبي أنها محاولة قصرت الخير والنفع من ورائها،
فإن كنت قد أصبت فبها ونعمت،
وإن كانت الأخرى فحسبي أني قد اجتهدت
والتوفيق والسداد بيد المولى تبارك وتعالى.
والله تعالى من وراء القصد..

هوامش البحث

(١) لسان العرب (نقض) ٧/٢٤٢.
(٢) مختار الصحاح (نقض) ١/٦٨٨.

(٣) معجم مقاييس اللغة (نقض) ٤٧٠/٥.
(٤) (نقض) ٩٤٧/٢.
(٥) المعجم الوسيط (نقض) ٩٤٧/٢.
(٦) السابق والصفحة نفسها.
(٧) ينظر: الجنى الداني ص٣٦٣ ،والمغني بحاشية الأمير ١٩/١، والهمع ٢٩٤/٢.
(٨) الكتاب ١٦/٣.
(٩) المقتضب ٧/٢.
(١٠) الارتشاف ٣٩٥/٢.
(١١) الجنى الداني ص٣٦٣ .
(١٢) انظر: الكتاب ١٤/٣ .
(١٣) الارتشاف ١٤/٣ .
(١٤) ينظر: الجنى الداني ص٣٦٣.
(١٥) ينظر: الارتشاف ٣٩٥/٢ ،والجنى الداني ص٣٦٤ ،والهمع ٢٩٤/٢.
(١٦) ينظر:الجنى الداني ص٣٦٣، والمغني بحاشية الأمير ١٩/١ ،والهمع ٢٩٤/٢.
(١٧) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٠/٣ .
(١٨) الكتاب ١٦/٣ .
(١٩) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١٣٥/٢ .
(٢٠) ينظر:رصف المباني ص٦٩ .
(٢١) سورة الأنعام ، الآية (٥٣).
(٢٢) سورة البقرة ، الآية (٧٤).
(٢٣) من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢٨٧، والكتاب ١٦٥/١، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، وشرح المفصل ٥٢/٢، ٥٦/٧، وتخليص الشواهد ص٥١٢، وخزانة الأدب ٤٩٢/٨، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤ وبلا نسبة في: الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٢٣٩/٢ .
(٢٤) الكتاب ٢٩/٣ .
(٢٥) الكتاب ١٠١/٣ .
(٢٦) السابق ٣٠٦/١ .
(٢٧) السابق ١٥٥/٢ .
(٢٨) السابق ١٦٠/٤ بتصرف.
(٢٩) شرح أبيات سيبويه ١٨٧/١ .
(٣٠) الخصائص ٢٩١/٢ .

(٣١) أسرار العربية ص١٤٨ .

(٣٢) سورة طه ، الآية (٦٣) .

(٣٣) قراءة الجماعة من المدنيين والكوفيين (إنَّ هذان) بالتشديد، وقرأ أبو عمرو: (إنَ هذين)، وقرأ الزهري، والخليل بن أحمد، وعاصم- في إحدى الروايتين- (إنْ هذان) بالسكون، وروي عن عبد الله بن مسعود: "إن هذان إلا ساحران"،ينظر: القراءات السبع لابن خالويه ص٢٤٢ ،والكشاف ٣/٧٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢١١-٢١٣ .

(٣٤) معاني القرآن ٢/١٨٣- ١٨٤ بتصرف .

(٣٥) من الطويل، وهو للمتلمس في ديوانه ص٣٤، واللسان (صمم)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٢٤٠، وشرح المفصل ٣/١٢٨، والدر المصون ٥/٣٦، والشاهد في (لناباه) حيث أجرى المثنى بالألف في حالة الجر، فجره بالكسرة المقدرة على الألف، ولو جاء على الأصل لقال: لنابيه .

(٣٦) معاني القرآن ٢/١٨٤ .

(٣٧)ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٦ .

(٣٨)ينظر: السابق والصفحة نفسها .

(٣٩)ينظر: معاني الحروف ص١١١ .

(٤٠)ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٢٤٠-٢٤١ .

(٤١)ينظر: شرح المفصل ٣/١٣٠ .

(٤٢)ينظر: شرح الجمل الكبير ١/٤٤٦ .

(٤٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٠ ، وشرح المفصل ٣/١٣٠، ٨/٢٣، وله أو لعنترة في الدرر ٢/١٨٧ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٣ ، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٣١.

(٤٤)ينظر: مجاز القرآن ٢/٢١، وشرح المفصل ٣/١٣٠ .

(٤٥) سورة الحديد، الآية(١٣).

(٤٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٧١٨ .

(٤٧) السابق نفس الصفحة .

(٤٨) الكتاب ١/١٨٠-١٨١ .

(٤٩) سورة النساء، الآية(١٥٥)، وسورة المائدة، الآية (١١٣) .

(٥٠) المقتضب ١/١٨٦ .

(٥١) سورة آل عمران ، الآية (١٥٩).

(٥٢) شرح المفصل ٨/١٢٨-١٢٩ بتصرف .

(٥٣) ينظر:الدر المصون ٦/٢٧٦ .

(٥٤) سورة يوسف،الآية (٧٥).

(٥٥) كشف المشكلات ١/٥٤٧ بتصرف .

(٥٦) سورة الرعد، الآيتان (٤٣ و٤٤).

(٥٧) كشف المشكلات ٥٦٠/١ بتصرف .

(٥٨)ينظر: الجمل المنسوب للخليل ص١١٦، والكتاب ١٠٥/٢ .

(٥٩)ينظر: الكتاب ١٠٥/٢ .

(٦٠)ينظر: الهمع ٢٩٩/١ .

(٦١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٣٢٢/٣، ولحسان بن ثابت في الأزهية ص١٠١ .

(٦٢)ينظر: الكتاب ١٠٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٢٩/١، وشرح المفصل١٢/٤ .

(٦٣) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٩، والكتاب ١٠٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٢٢٢/٣ .

(٦٤) المقرب ٢٠٣/١ بتصرف .

(٦٥) ينظر:شرح الجمل ٤٩٢/١ .

(٦٦) لسان العرب ٧٠١/٧ (كفى) .

(٦٧) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢٨١/٤، وأمالي ابن الشجري ١١٣/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٢٢/٣ .

(٦٨) سورة المائدة ، الآية (١١٤) .

(٦٩) من الطويل، وهو لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في شرح الكافية الشافية ٥٧٧/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٥٨،والمقاصد النحوية ١٨٨/٤، وحاشية الصبان ١٢٩/٣ ،وبلا نسبة في شرح الأشموني ٨/٣ .

(٧٠) ص٥٨٨-٥٨٩ بتصرف، ط مطبعة العاني .

(٧١) من الكامل، ولم أقع عليه في المصادر التي وقفت عليها .

(٧٢) سورة الأنعام ، الآية (١٢) .

(٧٣) من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص٥١٩، ويروى في شواهد التوضيح: "مثل البعير المرجل" كما يروى (المرحل) ،والشوهاء الطويلة من الفرس، والمستلئم: لابس اللامة، وهي الدرع، والفنيق: الفحل الكريم.

(٧٤) الألفية ص٤٩ .

(٧٥)ينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/٣، وشرح الكافية ٤٠٩/٢، وشرح الأشموني ٨/٣.

(٧٦)ينظر: شرح المفصل ٧٠/٣ .

(٧٧)ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢، والارتشاف ٦٢٢/٢ .

(٧٨)ينظر:شرح الكافية ٤٠٩/٢ .

(٧٩)ينظر: الألفية ص٣٦ .

(٨٠)ينظر: شرح التسهيل ٢٣٠/٣ .

(٨١)ينظر: الأصول لابن السراج ٨/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢ .

(٨٢) سورة يوسف ، الآية (١٠٩) .

(٨٣) سورة الواقعة ، الآية (٩٥).

(٨٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٥-٥٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩١ .

(٨٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٢ .

(٨٦) ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٨ .

(٨٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٢ .

(٨٨) ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٨ .

(٨٩) ينظر: السابق ٢/٤٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١ .

(٩٠) ص٢٥٢- ٢٥٣ بتصرف، ط دار الفكر .

(٩١) ص١٨٢ ،ط دار إحياء العلوم .

(٩٢) ينظر: الارتشاف ٢/١٢٨ .

(٩٣) ينظر: الجنى الداني ص٥٦٩ .

(٩٤) ينظر: الهمع ١/٤٢٨ .

(٩٥) ينظر: الكتاب ٣/١٥١ ،والأصول لابن السراج ١/٢٣٠ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٩ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٤٥ ، وشرح التسهيل ٢/٦ .

(٩٦) يراجع ذلك في: رصف المباني ص٢٠٩-٢١٠ .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: الدكتور مصطفى النماس، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٩م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق:عبد المعين الملوحي، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق:عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق:زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٩هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق:عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤١٤هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، بيروت ١٩٨٢م، وطبعة كمبريج ١٩١٩م(الطبعة المصورة).
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق:سامي مكي العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، د.ت.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ت.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق:الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق: حسن حمد، القاهرة، مكتبة دار العروبة د.ت.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت د.ت.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق:عبد الرحمن السيد، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- شرح الجمل الكبير لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، وطبعة بيروت، تحقيق:علي محسن عيسى، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه: أبو العباس ثعلب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤م.
- شرح ديوان المتنبي، وضعه:عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق:عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢٠هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة- مصر، بدون تاريخ.
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٣٧٦هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى.
- كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق:الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي طليحات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- لسان العرب لابن منظور، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٣م.

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، دراسة وتحقيق: حاتم الضامن، العراق ١٩٧٥م.
- معاني الحروف للرماني، تحقيق:عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق:عبد الجليل شلبي، القاهرة، دار الحديث١٤١٤هـ.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.
- المغني بحاشية الأمير- طبعة دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بدون تاريخ وطبعة دار الفكر- الطبعة الخامسة- تحقيق مازن المبارك- ١٩٧٩م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق:كاظم بحر المرجان، العراق ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر١٤١٥هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.